

إشكالية الهجرة غير الشرعية بضعفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية  
بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجا

**The problem of illegal immigration on both sides of the Mediterranean and  
its historical roots between the factors of expulsion and attraction during the  
20th century: Morocco as a model**

د. محمد الصافي

أستاذ باحث في التاريخ المعاصر

مختبر المغرب والعالم الخارجي: التاريخ والمجتمع والتراث

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسليك، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء، المغرب

essafi\_10@hotmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/ 30

تاريخ القبول: 2021/05/ 20

تاريخ الاستلام: 2021/02/ 05

**ملخص:**

تعتبر الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط واحدة من أهم المشكلات التي تواجه دوله  
لاعتبارات متعددة، ذلك أن الاضطرابات المترتبة على هذه الظاهرة سواء على الدول المرسله أو الدول المستقبلة تؤدي  
إلى المساس بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، وتشكل تهديدا كبيرا لأمنها القومي  
ولمصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بخصوص الهجرة في حوض المتوسط فقد شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة حاسمة في رسم معالم  
جديدة للهجرة، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، والتي تقسم إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة  
ومتداخلة، بدءا من مرحلة ما قبل 1985، مرورا بالمرحلة الممتدة ما بين 1985 و1995، ووصولاً لمرحلة ما بعد  
1995 التي اتخذت طابعا أمنيا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية مشددة عبر تنفيذ مقررات  
"القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي.

والمغرب كغيره من البلدان المغاربية يعاني من ظاهرة الهجرة، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي على المحيط  
الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، الذي شكل على الدوام واجهة مفتوحة على أوروبا وفضاء للتلاقح الحضاري والتواصل

البشري عن طريق الهجرة القانونية، غير أنه عرف منعطفًا خاصًا تجلّى في تنامي ظاهرة الهجرة السرية من خلال ما اصطلح على تسميته بـ "قوارب الموت". فقد تزايد نشاط الهجرة السرية إلى أوروبا بشكل أكثر وضوحًا مع إغلاق الحدود الإسبانية في وجه المغاربة، وتحول مضيق جبل طارق إلى مقبرة للضحايا من الشباب، وقد احتلت مشكلة الهجرة الصدارة في الخطابات السياسية والإعلامية منذ 1991، وبما أن إسبانيا فرضت التأشيرة على الراغبين دخول أراضيها، إلا أن ذلك لم يمنع من الوصول إلى أوروبا سواء بأساليب قانونية أو غير قانونية.

**الكلمات الدالة:** الهجرة غير الشرعية، ضفة المتوسط، قوارب الموت، المهاجرين، الاندماج.

### **Abstract:**

The issue of Illegal migration in the Mediterranean sphere has been considered one of the most serious problems constantly facing Mediterranean countries for multiple reasons and considerations. The problems caused by this phenomenon, both in the sending and receiving countries, obviously affect the economic, social and cultural specificities of these countries, and, in consequence, constitute a major threat to their national security and economic specificities, as well as their social and political interests.

As for migration in the Mediterranean, the post-cold-war period has been a crucial stage in the development of new migration features, characterized by a large flow of migration from the South, divided into three interrelated and interconnected time stations, from pre-1985, 1985 and 1995, to the post-1995 security phase in which European countries have resorted to a tight security policy through the implementation of the new Immigration Law, which is based on strict measures on family reunification.

Morocco, like other Maghreb countries, suffers from the phenomenon of migration. This is because of its strategic location on the Atlantic and the Mediterranean, which has always been an open front to Europe and a space for a dialogue of civilization and human communication through legal migration. However, Morocco has witnessed a special turning point in the growing aspect of clandestine immigration through the phenomenon of the so-called "boats of death." As a consequence, illegal immigration to Europe has increased more clearly with the closure of the Spanish border in the face of Moroccans, which ultimately transforms the Strait of Gibraltar into a cemetery for young Moroccan victims of clandestine immigration. It follows that the problem of immigration has been at the forefront of political and media discourse since 1991, and because

Spain has imposed a visa on those wishing to enter its territory, it did not preclude access to Europe, either legally or illegally.

**Keywords:** Illegal immigration, The Mediterranean shore, Death Boats, Immigrants, Integration.

### مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط واحدة من أهم المشكلات التي تواجه دوله لاعتبارات متعددة، ذلك أن الاضطرابات المترتبة على هذه الظاهرة سواء على الدول المرسله أو الدول المستقبله تؤدي إلى المساس بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، وتشكل تهديدا كبيرا لأنها القومي ولمصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاهها معاكسا، حيث لجأت الدول الأوربية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها خاصة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، اللتين أفرزتا وضعاً جديداً وجدت خلاله كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها وقد خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية، وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع وإعادة إعمار أوروبا، ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر وتونس ودول جنوب الصحراء.

أما بخصوص الهجرة في حوض المتوسط فقد شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، والتي تقسم إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة، المرحلة الأولى ما قبل 1985 تميزت بحاجة الاقتصاديات الأوربية الملحة لليد العاملة المكثفة، مما جعلها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من دول الجنوب المتوسطي وخاصة في وجه البلدان المغاربية، كونها كانت تعيش فترة رخاء اقتصادي نتيجة الثورة الصناعية آنذاك. أما المرحلة الثانية (1985 - 1995) فتميزت ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. في حين شكلت المرحلة الثالثة (ما

بعد 1995) طابعا أمنيا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية مشددة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي.

إن المغرب كغيره من البلدان المغاربية يعاني من ظاهرة الهجرة، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، الذي شكل على الدوام واجهة مفتوحة على أوروبا وفضاء للتلاقح الحضاري والتواصل البشري عن طريق الهجرة القانونية، غير أنه عرف منعظفا خاصا تجلّى في تنامي ظاهرة الهجرة السرية من خلال ما اصطلح على تسميته بـ "قوارب الموت". فقد تزايد نشاط الهجرة السرية إلى أوروبا بشكل أكثر وضوحا مع إغلاق الحدود الإسبانية في وجه المغاربة، وتحول مضيق جبل طارق إلى مقبرة للضحايا من الشباب، وقد احتلت مشكلة الهجرة الصدارة في الخطابات السياسية والإعلامية منذ 1991، وبما أن إسبانيا فرضت التأشيرة على الراغبين دخول أراضيها، إلا أن ذلك لم يمنع من الوصول إلى أوروبا سواء بأساليب قانونية أو غير قانونية.

لقد تعددت الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية باختلاف وتعدد أنواعها وتختلف حتى في النوع الواحد، ولذلك فالهجرة غير الشرعية كجزء من حركات الإنسان الاجتماعية لها أسباب عديدة ومتنوعة، ويكفي عامل للهجرة أو قد تكون مرتبطة بمجموعة منها، لكن مهما يكن لا تخرج عن الجوانب الأكثر تعلقا بالحياة وهي الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى عوامل أخرى أقل تأثيرا كالعامل التاريخي. لذلك فللهجرة علاقة متعددة الوجوه مع أمن الإنسان، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب أمن الإنسان هي الحوافز التي تدفع الأفراد إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل، تشمل هذه العوامل كذلك انتشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع وتداعيات الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط؟ وما الدوافع والعوامل المؤثرة فيها من خلال حالة المغرب؟

تركز فرضيات البحث في النقاط الأساسية التالية:

\* ارتبطت الهجرة المغاربية بشكل وثيق باستعمار بلدانه، واستمرت حتى بعد حصول هذه البلدان على استقلالها وبالأخص في حالة المغرب.

\* تزايد عدد المهاجرين على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدول المستقبلية للحد من دخولهم  
\* تختلف البلدان المغاربية من حيث المقومات وطبيعة أنظمتها السياسية وكذا الإمكانيات المادية والبشرية التي  
تتوفر عليها كل دولة، وهي كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار المواطنين أو ميلهم إلى الهجرة.  
وتكمن أهمية الدراسة من خلال مكانتها في حقل الدراسات التاريخية المعاصرة، باعتبار الهجرة غير  
الشرعية واحدة من القضايا المعاصرة التي يجب التركيز على أهم مسباتها في الوقت الراهن، خصوصا وأن  
المغرب أضحي في السنوات الأخيرة بوابة عامة للهجرة نحو الضفة الشمالية، وكذلك منطقة استقرار للمهاجرين  
غير الشرعيين القادمين من دول إفريقيا. كما تكمن الأهمية في محاولة فهم تغيرات وتأثير الهجرة غير الشرعية  
خاصة في ضفتي المتوسط، وتأثيرها على المدى المتوسط والبعيد انطلاقا من منظور التحولات الراهنة والأبعاد  
التاريخية لهذه الظاهرة.

وبالنسبة لمنهج الدراسة فلا بد لأي دراسة علمية من منهج متبع في تحليل البيانات والمعلومات التي  
يتم الحصول عليها سواء من الجانب النظري أو الميداني، حيث تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال  
بعض المصادر والمراجع العلمية التي تناولت هذه الظاهرة، وفي السياق التحليلي للبيانات التي تم جمعها من  
خلال الجانبين النظري والميداني فقد تم الاعتماد على بعض الأساليب والمنهج العلمية في تحليل هذه  
المعلومات منها المنهج التاريخي الذي يستخدم لفهم الظواهر وتحليلها من خلال تتبع مراحل تطورها تاريخيا،  
حيث يدور حول الماضي من أجل تفسيره بصورة أوضح بدلاً من مجرد سرد الأحداث التاريخية حتى يتسنى  
فهم المشكلات وتحليلها، وفي هذا البحث أستخدم هذا المنهج في تحليل الهجرة غير الشرعية من خلال تتبع  
المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون والمشاكل الناجمة عنها.

كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي لوصف وتحليل هذه الظاهرة وذلك للوقوف عند تطور  
هذه المشكلة من الماضي إلى الحاضر، من خلال استخدام بعض البيانات والأرقام الإحصائية لوصف مشكلة  
الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومختلف تداعياتها وأبعادها.

## 1. مدخل تمهيدي: في مفهوم الهجرة غير الشرعية وعلاقتها ببعض المفاهيم

### 1.1 مفهوم الهجرة غير الشرعية:

هناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية وهو موافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود، وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين حراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية، فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة، ولكن هذه التسميات مع تعددها فإن المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها، نظرا لكون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"<sup>(1)</sup>.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة وهي تظهر فيما يلي:

- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلسل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.
- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.
- دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية، وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب<sup>(2)</sup>.

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة أو منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة، أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادمًا من بلده أو من دولة أخرى، وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى

منفذ شرعي أو من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي، وسواء قاصدا الإقامة المستمرة أو الموافقة فمناطق التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها<sup>(3)</sup>.

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها "ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد"<sup>(4)</sup>.

ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها: "تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد"<sup>(5)</sup>.

## 1.2 الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

تختلط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من المفاهيم الأخرى القريبة منها والمتداخلة معها في مجموعة من السمات، ونذكر هنا على سبيل المثال مجموعة من المفاهيم وهي:

### أ - علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء:

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه "كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"<sup>(6)</sup>. وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير الشرعي، وفي هذا السياق يحاول المهاجر غير الشرعي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد هذا

من جهة، ومن جهة أخرى فإن دوافع الهجرة غير الشرعية تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية وسياسية على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات السالفة الذكر.

### ب - علاقة الهجرة غير الشرعية بالإتجار بالبشر:

لقد أبرمت العديد من الموائيق الدولية التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر، ومن أهمها البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الاتجار بالبشر ولاسيما الأطفال والنساء منهم، فالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر كلاهما يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا لربح أو تحقيق منفعة مادية، وتمر عملية الاتجار بالبشر بثلاثة مراحل: أولها تتمثل في اصطيد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال الحد من حركة الضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر، وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كالعبيد، وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين<sup>(7)</sup>.

وبذلك فإن الفرق بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يكمن في أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين الحرية الكاملة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون مسخرين، وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي في حالة الاتجار بالبشر يأتي من عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو نقل الأعضاء، أما في حالة تهريب المهاجرين فإن أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدرهم الرئيسي للربح، وبذلك فإنه لا تستمر العلاقة بين مرتكبي جرم التهريب والمهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى دولة المقصد على النقيض تماما مع وضع الإتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود.

## 2. واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط:

### 2.1 التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية بين ضفتي البحر المتوسط:

لقد تميزت الهجرة في الحقب التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي، فالحركات السكانية في تلك الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدولة من

الجانبيين العسكري والاقتصادي، وما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية والدينية التي أخذت شكل الإقصاء والتهجير، مثل ما حدث للبروتستانت الذين انتقلوا من أوروبا إلى العالم الجديد (أمريكا) هروبا من الاضطهاد الديني وبحثا عن الثروة والمعادن الثمينة<sup>(8)</sup>. وفي ما يخص منطقة حوض المتوسط فقد مرت الهجرة فيها بثلاث مراحل أو محطات تاريخية مهمة وهي:

#### أ - المرحلة الأولى (ما قبل سنة 1985م):

ويمكن خلال هذه المرحلة التمييز بين محطتين في عمليات الهجرة حدثتا خلال تلك الفترة وهما:

- خلال النصف الثاني من القرن 19م: حيث كانت الهجرات تتم من الشمال إلى الجنوب وذلك بدءا من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، وجاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا، والمحكومة بالبحث عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة والظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي.

كما تميزت هذه الفترة بهجرة واسعة من شمال المتوسط الأوروبي إلى جنوبه الإفريقي وذلك من خلال حركة الاستعمار الأوروبي التي كانت تبحث عن الموارد الطبيعية التي تتميز بها القارة الإفريقية، نتيجة لتطور الثورة الصناعية في أوروبا التي كانت تبحث عن الموارد والأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية المكثمة، ومحاولة إيجاد مجالات لاستثمار رؤوس أموالها المتراكمة، ومن جهة أخرى فقد كانت الدول الاستعمارية الأوروبية تبحث عن مستعمرات يستقر فيها الفائض من سكانها.

- خلال القرن العشرين: في هذه الفترة أصبحت الهجرة عكسية أي من دول جنوب المتوسط المستعمرة إلى دول شامل المتوسط الاستعمارية، وفيما يخص دول شمال إفريقيا أو الدول المغاربية فإن هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا، فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر، وكانت أكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت هناك حاجة أكبر لتشجيع المهاجرين واستقبالهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة إعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها<sup>(9)</sup>.

وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية واللتين أفرزتا وضعاً عالمياً جديداً، بحيث أصبحت أوروبا في حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة من الدول الجنوبية للحوض المتوسط، وبالضبط من الجزائر والمغرب وتونس بعد أن خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تتوفر على السواعد اللازمة لبناء نفسها مرة أخرى، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، وكل هذه العناصر بدت للمهاجرين القادمين من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

فأهمية الهجرة في هذه المرحلة تبرز من خلال مساعدة أوروبا في مواجهة حاجاتها من اليد العاملة في مجال الصناعات الثقيلة والبناء والصناعات الاستراتيجية، أما المهاجرين من دول جنوب المتوسط فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا، ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهموا في تنمية اقتصاديات بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية التي كانوا يرسلونها لأسرهم<sup>(10)</sup>.

#### ب - المرحلة الثانية (1985 - 1995):

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء جنوب المتوسط في الهجرة تجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

وفي 19 يونيو 1995 ومع دخول اتفاقية "شنغن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبه بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوربي، لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعاداً غير متوقعة، ولاسيما بعد لجوء سلطات

مدريد إلى فرض مزيد من الاجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي<sup>(11)</sup>.

وفي هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقية الدولية الصادرة في عام 1990م المخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم، والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998، ووجه المفارقة هنا هو أن هذه الاتفاقية لم تحظى بقبول أي دولة أوربية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد، ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

### ج - المرحلة الثالثة (1995 حتى الآن):

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. وقبل ذلك فقد قامت الدول الأوروبية في عام 1993 بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2 إلى 3% من إجمالي اللاجئين في العالم، وكانت ألمانيا أول من بادر إلى ذلك على اعتبار أنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها في ذلك كل من فرنسا وبريطانيا، وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق والذين يعتبرون مهاجرين غير شرعيين، وموازية مع ذلك قامت الدول الأوروبية بالتركيز على عملية إدماج المهاجرين المقيمين في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية حتى يطوى ملف الهجرة نهائيا<sup>(12)</sup>.  
غير أن هذه السياسة الصارمة كان لها أثر عكسي تجلى في تشجيع الهجرة غير الشرعية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة، أو بإجراءات جد معقدة حتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي، وبهذا الشكل انتقلت أوروبا من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها والبحث لها عن وسائل لوقفها وردعها.

وبذلك تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتعددت مصادرهم ووجهاتهم ومساراتهم كما تشير إلى ذلك بيانات منظمة الهجرة الدولية، وفي هذا السياق أصبحت جزر الكناري الإسبانية من أهم محطات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء وموريتانيا<sup>(13)</sup>.

## 2. 2 طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية من جنوب إلى شمال حوض البحر المتوسط:

يسلك المهاجرون غير الشرعيين في أثناء انتقالهم من دول حوض المتوسط الجنوبية إلى دول الاتحاد الأوروبي عدة طرق أو منافذ سواء في الشمال الإفريقي أو في شرق حوض المتوسط، وتكون المنافذ في أغلب الحالات متحكم فيها من طرف شبكات متخصصة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ويمكن تتبع أهم الطرق والمنافذ التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيين بين ضفتي حوض المتوسط فيما يلي:

### أ - منافذ الشمال الإفريقي:

تكون هذه المنافذ عبر دول الشمال الإفريقي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، ومصر) باتجاه شمال المتوسط إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل دول الشمال الإفريقي، وينتقل المهاجرون غير الشرعيين من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب سفريات غير قانونية منتشرة عبر كل أنحاء القارة الإفريقية. فالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر في ظروف صعبة وقاسية في انتظار لحظة العبور، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الإيطالية وكثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب، وهناك مسالك غرب ليبيا تمتد حتى زوارة ينتقل منها المهاجرون غير الشرعيين إلى صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا عن تونس وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهديّة التونسي أو ميناء حلق الوادي<sup>(14)</sup>.

أما رحلة المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر فتنتقل من وهران لمدة 12 ساعة إلى مالقا الإسبانية، وتكون وجهة المهاجرين غير الشرعيين من المغرب إما من سبتة أو ملييلية برا أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الإسبانية أو إلى جزر الكناري، وكذلك الشأن بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من موريتانيا الذين يتوجهون في

غالب الأحيان إلى تلك الجزر، وفي حال فشل محاولة المهاجرين غير الشرعيين دخول الدول الأوروبية فإن الأمر ينتهي بالغرق في مياه البحر المتوسط أو الاحتجاز لبعض السنوات ثم العودة إلى البلد الأصلي خائبين في الوقت الذي ما يزال الأهل يعانون من وطأة سداد الدين المتبقي من تكاليف رحلة السفر<sup>(15)</sup>، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى نحو مليوني شخص قد نزح إلى المملكة المغربية برا من بعض الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، وتوجه هؤلاء إلى إسبانيا بحرا ما يعرضهم إلى الكثير من الأخطار.

#### ب - منافذ شرق المتوسط:

تعتبر لبنان نقطة تجمع المهاجرين غير الشرعيين شرق حوض البحر المتوسط حيث يصل هؤلاء من كل من الأردن وسوريا ولبنان نفسه، كما قد ينظم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان، وتعتبر تركيا كذلك كمنطقة عبور مهمة في هذا المسلك. ويصل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين إلى لبنان عن طريق وسطاء يرتبون لهم السفر من بلدانهم الأصلية ويكون مركز تجميعهم غالبا في منطقة البقاع اللبنانية، وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع كل شخص مبلغ ألفي دولار أو أكثر أحيانا، لينطلقوا في دفعات من 10 إلى 12 شخص يعبرون الحدود اللبنانية السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة، أين يتلقاهم أحد السماسرة المختصين في تهريب المهاجرين غير الشرعيين ليعبر بهم من الأراضي السورية إلى الأراضي التركية، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى أزمير التركية المطلة على بحر ايجة قبالة السواحل اليونانية ليركبوا قوارب مطاطية بعدد يتراوح بين 25 و40 شخص للوصول إلى جزيرة يونانية قريبة اسمها "ساموس" ومنها إلى داخل اليونان<sup>(16)</sup>، ليصبح الطريق مفتوح تجاه دول الاتحاد الأوروبي الأخرى هذا إذا قدر لهم النجاة.

أما إذا حدث العكس وعثرت عليهم السلطات الأمنية اليونانية فقد تعيد القارب إلى تركيا ويمنع القارب من أن يرسو على الساحل اليوناني، فيعلق هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين في البحر أو يلجؤون في بعض الأحيان إلى تمزيق القارب المطاطي بالسكاكين ليغرق، مما يجبر السلطات على إسعافه ونقل ما تبقى منهم حيا إلى الأراضي اليونانية لينظر في أمرهم، وكثيرا ما يدعي هؤلاء بأنهم عراقيون أو سوريون أو فلسطينيون حتى يتعامل معهم على اعتبار أنهم لاجئون سياسيون<sup>(17)</sup>.

لكن أحيانا قد لا تكون اليونان هي المقصد، فقد يتوجه المهاجرون غير الشرعيون إلى رومانيا أو بلغاريا، فيتم نقلهم إلى الجزء الأوروبي من تركيا ومنها إلى حدود الدول المجاورة في كل من بلغاريا ورومانيا، ويكون العبور خلسة بعيدا عن رقابة السلطات التركية أو عن طريق الموانئ التركية المطلة على البحر الأسود<sup>(18)</sup>.

### 3. الدوافع والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية من خلال حالة المغرب:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية أثرت على المغرب في الكثير من الجوانب، وهذه الظاهرة يعرفها كل العالم عبر معايير معروفة ومسلم بها لكن يصعب الحكم عليها لأسباب طبيعية وسياسية وأمنية، لهذه الظاهرة عدة أسباب تختلف من منطقة إلى أخرى في ظل الحروب والنزاعات والفقير، غير أن المغرب تحول من دولة مصدرة إلى دولة مستقبلة للمهاجرين مما حتم عليه إيجاد سياسات لمواجهة هذه الظاهرة المزروجة الاتجاهات خاصة مع الظروف الدولية الراهنة، فالهجرة غير الشرعية لا تتطلب حلول سياسية وأمنية بل تحتاج إلى رؤية إنسانية بحكم حقيقة البشر ورغبته في التنقل، وكذلك مقارنة دولية تقوم على دعم عوامل استمرار الإنسان في بيئته.

### 3. 1 بدايات التفكير والتخطيط في الهجرة غير الشرعية:

يبدأ التفكير في الرحلة من خلال مظاهر الحياة الرغيدة التي يشاهدها المهاجر من خلال شاشات الفضائيات المختلفة التابعة للأقطار الأوربية، فالإعلام الحديث يبرز مقومات الإثارة في بلد المهجر عبر مئات القنوات في مشهد سحري يزرع الرغبة في الهجرة، وتظهر له صورة أقرانه من المهاجرين العائدين لقضاء بعض الوقت في بلد المنشأ، وهم يمتلكون السيارات الفاخرة ويحضرون الهدايا الثمينة، فتبدأ الأحلام الوردية ويتصور الإنسان أن أوروبا هي جنة الله في أرضه، فإذا ما فكر في واقعه الحالي وفي الصورة القاتمة التي يحياها قويت عنده نوازع الهجرة فيبدأ بالاستعداد للرحيل.

وأول ما يصطدم به هو تأمين المبلغ المطلوب للسماسرة وشبكات التهريب التي توصله إلى غايته، فيبدأ الفصل الأول من المأساة، فعليه أن يدفع ثمن الهجرة غير الشرعية عبر قارب من قوارب الموت والمتراوح ما بين 20.000 درهم إلى 50.000 درهم حسب ضمانات النجاح (ما بين 1000 دولار و5000 دولار أمريكي)، إلا أن الهجرة غير الشرعية في دول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط لا تنحصر فقط في

قوارب الموت، وإنما تتوزع على بدائل أخرى من قبيل عقود العمل المزورة والاختباء في السيارات وحافلات الركاب وشاحنات البضائع<sup>(19)</sup>. هذه الأرقام العالية تدفع العديد من الأسر لبيع ما تملك من مواشي أو قطع أرضية أو المنازل لتمويل عملية السفر، ومن لا يتمكن من دفع المبلغ المطلوب كاملا يضطر للاستدانة والتوقيع على شيكات بأضعاف المبلغ المطلوب للتمكن من تحقيق حلم السفر.

أما الفصل الثاني من البعد التراجيدي فيتمثل بالرحلة للوصول إلى مراكز الانطلاق، فإذا اختار المهاجر السفر إلى قبرص أو اليونان أو رومانيا فعليه أن يعبر لبنان إلى سوريا فتركيا، وعليه أن يتخطى الحدود من مناطق عبور بعيدة عن رقابة السلطات، وإذا السفر عن طريق ليبيا عليه أن يقطع المسافات الشاسعة مع المهربين وعبر دروب صحراوية وعرة وخطيرة، وكذلك الحال في جميع دول العبور (المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا)، فإذا نجح في تخطي العقبات ورزق السلامة في الوصول بدأ الفصل الثالث وهو عبور البحر إلى الضفة الأخرى.

فعلى شاطئ المغرب الذي يشكل المدخل الأساسي لأوروبا بالنسبة للقادمين من إفريقيا، يتجمع المهاجرون غير الشرعيين غالبا في أماكن قريبة من البحر، ويتسللون في ظلام الليل باتجاه مواقع متفق عليها مع أصحاب المراكب ينتظرون منهم إشارة الانطلاق، وأصحاب المراكب بدورهم ينتظرون سكون البحر وهدوئه، لينطلقوا بعد ذلك بقواربهم خاصة في الليالي التي يختفي فيها القمر، هذه القوارب المطاطية الصغيرة تصل حمولتها العادية ما بين 8 و10 أشخاص، يستقلها ما بين 20 و30 شخصا، وأحيانا يكون العبور عبر قوارب خشبية تتسع لحوالي 20 إلى 30 شخص، فيصعد إليها أكثر من 100 شخص.

وإذا بلغ القارب الضفة الأخرى من البحر دون أن تأتي عوامل الطبيعة من رياح وأمواج انتقل المهاجرون بعدها إلى مراحل جديدة في رحلتهم، يجابه المهاجرون فيها حرس الحدود من الدول المستقبلية لهم، غير أنهم في الغالب يجابهون حرس الحدود قبيل وصولهم إلى شواطئ الضفة الثانية، وما أن يتم إلقاء القبض عليهم ويعادوا من حيث أتوا حتى يعودون إلى المحاولة من جديد بناء على اتفاقهم مع جماعات التهريب التي وفرت لهم وسائل النقل، وقد يحدث ذلك مرتين أو ثلاثة، وهذا التعهد من قبل المهربين يشجع العديد من المهاجرين إلى تسليم مصيرهم لهؤلاء<sup>(20)</sup>.

### 3. 2 الدوافع والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية:

تعددت الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية باختلاف وتعدد أنواعها وتختلف حتى في النوع الواحد، ولذلك فالهجرة غير الشرعية كجزء من حركات الإنسان الاجتماعية لها أسباب عديدة ومتنوعة، ويكفي عامل للهجرة أو قد تكون مرتبطة بمجموعة منها، لكن مهما يكن لا تخرج عن الجوانب الأكثر تعلقا بالحياة وهي الجوانب السياسية الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى عوامل أخرى أقل تأثيرا كالعامل التاريخي.

**أ - العوامل السياسية والتاريخية:**

تعد الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية (الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، التهريب، القمع، الإبادة الجماعية والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب) أحد الحركات السلبية التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه "بالهجرة الاضطرارية" أو "اللجوء السياسي"<sup>(21)</sup>.

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزعات ذات الطابع السياسي مثل النزاعات الحدودية، كما تعرف القارة نزاعات ذات طابع اقتصادي مثل نزاعات البحيرات الكبرى (الزاير، رواندا، بروندي)<sup>(22)</sup>، أو قد يكون النزاع ذا طابع عرقي يبدأ داخل دولة ما ثم يتحول على نزاع ما بين الدول كما كان الحال في بحيرة الكونغو، الأمر الذي استدريج حتى الدول من خارج المنطقة ومأساة "رواندا" و"بروندي"، والنتيجة الحتمية لهذه النزعات عشرات الآلاف من المهاجرين لاجئين كانوا أم مهاجرين غير شرعيين<sup>(23)</sup>.

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية، وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطية وقمع في دول العالم الثالث، حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم.

**ب - العوامل الاقتصادية والاجتماعية:**

يعتبر الكثير من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة الشرعية يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تسمى سائرة في طريق النمو، وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا مهمة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور. ويتجلى هذا التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلية، وهذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد (دول جنوب المتوسط الغربي)، فحسب الأستاذ "تاينو" فإن الهجرة هي رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد<sup>(24)</sup>.

يرى الكثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة في البطالة سببا مباشرا وحقيقيا للهجرة بمختلف أنواعها، حيث ترتبط عادة البطالة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة، أو فقرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واستحكم فإنه يؤدي إلى البحث عن منافذ غير شرعية (في ظل عدم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل)<sup>(25)</sup>.

إضافة إلى ذلك وخلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديموغرافي رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديموغرافي في الدول الوافدة لا زال مرتفعا نسبيا، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل، وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، وتقدر نسب البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12%، وتبلغ 21% في المجال الحضري.

وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23,7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، و15% في تونس، هذا الضغط على سوق العمل يعني النزوح إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني، ومن أجل الحد من هذه الظاهرة فان ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة المغاربية الثلاث (المغرب 400 ألف فرصة عمل، الجزائر 500 فرصة عمل وتونس 100 ألف فرصة عمل).

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق ب 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في الدول المغاربية، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل، ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون الآخر، وهذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية ونفسية.

كما تلعب الحالة الاجتماعية لمواطني دول الضفة الجنوبية للمتوسط دورا أساسيا لتصدير أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نحو دول الضفة الشمالية للحوض (الدول الأوروبية)، حيث أنه ومع تطور وسائل الاتصال والإعلام أصبح هؤلاء الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظراؤهم الشمال، ما يدفعهم بالتالي إلى الهجرة طلبا لحياة كريمة وعيش أفضل<sup>(26)</sup>.

### ج - أسباب أخرى:

#### \* الصورة النمطية المشرفة لدول المقصد:

والمتمثلة في الانبهار بالصورة النمطية الباذخة التي تروج عن الضفة الأخرى أو بلد المقصد، والتي أصبحت تعد بمثابة الفردوس المفقود السبيل الوحيد للانتهاء من معاناة البطالة والتهميش، وهذا من قبيل الانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق رحلة الاغتراب والبحث عن الذات المقصودة والهوية المجرأة، التي تحمل التوجه العام نحو مجتمع استهلاكي ذي بعد واحد، وهو ما يدفع إلى تأجيج الرغبة لدى بعض الأفراد في الهجرة والمخاطرة، فيتكلفون أشد العناء للوصول إلى بلد القصد اعتقادا منهم أن هذه هي آخر الصعوبات والتحديات بمجرد دخولهم إلى تلك الوجهة.

وهنا تلعب وسائل الإعلام دور كبير جدا في رسم هذه الصورة النمطية عن الهجرة وخاصة المرئية، حيث دأبت هذه الوسيلة منذ عقود على رسم صورة متفائلة عن أوروبا والغرب عموما، فأظهرته في الغالب على أنه بلد الحريات والحقوق وكل معاني الإنسانية والحضارة، كما تصور الرجل الغربي على أنه المثال الصدق والنزاهة والأمانة والشرف، خلاف ما يقدم من صورة قائمة ومسيئة لدول شعوب الجنوب من التخلف والانحطاط في شتى المجالات.

### \* سوق العمل كعامل جذب:

تتجلى عوامل الجذب في دول الشمال الغني بشكل ملحوظ في الزيادة على طلب العمل في بعض القطاعات والمهن، فتلجأ أسواق العمل إلى استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب، سيما تزايد عوامل الهرم والشيخوخة، مما تضطر معه بعض دول الاستقبال للبحث عن العمالة الأجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة لتلجأ لطلب اليد العاملة، إضافة إلى عزوف مواطني تلك الدول (الاستقبال) الاشتغال بمهن معينة إما لخطورتها أو لقلّة وضعها الاجتماعي، مما يتزايد الطلب على استقبال مهاجرين يودون الاشتغال بها<sup>(27)</sup>.

### 3.3 الهجرة غير الشرعية: محاصرة أسبابها في البر أم محاربة سماسرتها في البحر

لا يمكننا أن نذكر تاريخا محددا لهذه البداية، لكننا نستطيع أن نقول أن أوائل التسعينات كانت فترة البداية، خصوصا بعد القولة الشهيرة لـ "فيلبي غونزاليس" رئيس وزراء إسبانيا الأسبق: "لو كنت مواطنا من دول الجنوب، لغامرت أكثر من مرة حتى الوصول إلى أوروبا"، ولا أحد يستطيع أن ينكر ما كان لهذا القول وقتها من تأثير على الشباب المغربي والإفريقي على وجه العموم، خاصة بعد أن فرضت دول الاتحاد الأوروبي وقتها التأشيرة، بعدما كان بإمكان كل مغربي السفر إلى هناك بجواز السفر فقط.

لكن لا يمكن اعتبار فرض التأشيرة سببا أوليا للهجرة السرية حتى بفرض أن "كل ممنوع مرغوب"، فلا أحد يلقي بنفسه في عرض البحر معرضا حياته للخطر فقط من أجل كسر القوانين. إذن لماذا يهاجر هؤلاء تاركين وراءهم أحبابهم وأهلهم وبلدهم أيضا؟ تقول الإحصائيات أن البطالة ارتفعت بشكل تصاعدي منذ منتصف الثمانينات بالمغرب (مجازون، دكاترة، مهندسون...)، كل هؤلاء لم تعد تشفع لهم شهاداتهم للحصول على عمل، وبدأت الآفاق تضيق يوما عن يوم حتى تكاد تنغلق، والآلاف من خريجي الجامعات يقارعون البطالة ويرون أن السنوات التي أمضوها في الدراسة لم تنجح سوى في إعطائهم لقب "معطل"، ويرون بعين الألم من كتب لهم وسافروا إلى أوروبا يعودون بسيارات من أحدث طراز وهواتف محمولة ثمينة. ترى ماذا سيكون شعور شخص يعيش هذا الواقع بشكل يومي؟

إن الهجرة سواء كانت طوعية أم قسرية، سرية أم علنية، ليست ظاهرة ظرفية مؤقتة تنشط وتراجع أو ربما تتقلص وتختفي مثل الأمراض والأوبئة، بل هي ظاهرة مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة الإنسان ونزوعه الدائم نحو التنقل والتجدد والاكتشاف والتطور، هذا في حالات السلم والاستقرار، فما بالك أثناء الحروب والاضطرابات والأزمات الاقتصادية التي يعيشها عصرنا الراهن، إذ تفيد دراسات متخصصة في هذا الشأن بأن نحو 40% من مجموع السكان المهاجرين في العالم قد انتقلوا في الأصل إلى بلد مجاور داخل منطقة منشئهم<sup>(28)</sup>.

وترتفع وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بشكل غير مسوق، وتمثل فيها المنطقة المغاربية الطرف الأساسي سواء كمنبع لهذه الهجرة أو معبر أو هدف مؤقت في انتظار هجرة أخرى نحو قارة أوروبا، والأسباب كثيرة ومتشابكة في جعل العالم العربي (وبالتحديد مناطق شمال إفريقيا خصوصا المغرب) مصدر ومنبع هذه الهجرة التي لم تعد سرية، لكن ما يجعل أجراس الخطر تفرع أكثر من أي وقت مضى هو حجم الكوارث وهولها فيما يتعلق بضحاياها، فلا يكاد يمر يوم إلا وتطالعنا الأخبار بصور جثث الغرقى والهالكين من مختلف الفئات العمرية وقد غامروا بحياتهم على متن قوارب متهالكة في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى وكأنها جنة الأحلام. الأمر الذي يستدعي التنبه والإشارة إليه في طرح موضوع الهجرة غير الشرعية عربيا، هو ضرورة عدم السقوط في التعميم وتوحيد المقاسات بين بلد عربي وآخر، فمن يدفع السوري أو العراقي للهجرة غير الشرعية، ليس هو ذاته الذي يدفع التونسي أو المصري أو المغربي، ذلك أن الأسباب والدوافع تختلف بين تهجير قسري واططاري بسبب الحرب وبين هجرة شبه اختيارية بهدف أو ذريعة تحسين الظروف الأسي والاجتماعي<sup>(29)</sup>.

أمر طبيعي كذلك أن تخلق الهجرة غير الشرعية تجارة موازية وسوقا يتحكم فيها السماسرة والوسطاء من الضفتين، ولن تتوقف هذه السوق بمجرد التشديدات الأمنية وتشديد المراقبة والحراسة، ذلك أن الاختراقات توجد وتتنامى مع زيادة سن القوانين، لذلك تتفق كل الجهات الجدية وذات النوايا الإيجابية على ضرورة تناول مسألة الهجرة غير الشرعية بالمزيد من الجدية والفاعلية والمسؤولية خدمة لكل الأطراف، وبعيدا عن المقاربات الأمنية التي لا تجدي نفعاً، وكان الأولى أن تنفق التكاليف الأمنية في خدمة المشاريع التنموية<sup>(30)</sup>.

وبناء على هذا المعطى يصبح الحديث عن مكافحة الهجرة أو القضاء عليها ضربا من العبث ونوعا من محاولة إطفاء الحرائق بكوب ماء، والأجدر أن تفكر الدول وتعمل على التنسيق فيما بينها نحو الحد من الهجرة أو تقنينها وتنظيمها عبر اتفاقيات ثنائية وتهيئة أسباب الاستقرار في البلدان التي يأتي منها المهاجرون والمهجرّون، كما أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكّلان تحديا ملحا ومتناميا في مجال حقوق الإنسان<sup>(31)</sup>، وعلى الحكومات الأوروبية أن تلتزم بضمان ألا يتفشى هذا العنف القائم على كره المهاجرين الأجانب، مثل حرمانهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية كالحق في التعليم والصحة وغيرها من الحقوق المتعلقة بالكرامة الإنسانية.

#### 4. تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول حوض البحر المتوسط:

للحجرة غير الشرعية مجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والصحية بالنسبة لدول حوض المتوسط، وعلى الرغم من الآثار الوخيمة للهجرة غير الشرعية سواء الموت غرقا أو السجن في البلدان الأوروبية إلا أن هناك إقبالا كبيرا على تلك الهجرة، حيث يقدر عدد المهاجرين إلى أوروبا خلال السنوات العشرة الماضية بـ 25 مليون مهاجر، كما تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10 و 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ نحو 180 مليون شخص، ووفقا لتقرير منظمة الهجرة فإن حجم الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى 15 مليون شخص، فيما تقدر الشرطة الأوروبية عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بنحو نصف مليون شخص<sup>(32)</sup>، وينتج عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مجموعة من التداعيات والمخاطر منها:

#### 4. 1 التداعيات الاجتماعية:

##### أ - مشكلة الاندماج:

تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة الهجرة غير الشرعية حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلية<sup>(33)</sup>، وينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويساهم في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي

المتحيز لوسائل الإعلام الأوروبية، وكذا التيارات اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف. وتعد أعمال الشغب التي عرفتها فرنسا وبعض الدول الأوروبية مثل تفجيرات لندن تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل سياسات الاستيعاب الأوروبية بعد عقود من الهجرة، وقد اعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، كما كان لقانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس الفرنسية آثار سلبية في أوساط المهاجرين، ومن ناحية أخرى فقد ساهمت العديد من الظروف مثل مشكلات البطالة والتهميش والفقر والامية إضافة إلى أزمة الهوية التي يعاني منها المهاجرون في تعميق مشكلة الاندماج<sup>(34)</sup>.

#### ب - مشكلة الزواج المختلط:

تثير مشكلة الهجرة عامة مشكلة الزواج المختلط وما ينتج عنه من تشتت أسري يؤثر على توجهات الأطفال وقيمهم وتنشئتهم وهويتهم، وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية، ويكون في أغلب الأحيان زواج مصلحة محدد بمدة يدفع مقابله المهاجر أموالا للزوجة ثم يتم الطلاق بعد ذلك<sup>(35)</sup>.

#### 4. 2 التداعيات الأمنية:

إن الوجود غير الشرعي والغير متحكم فيه للأجانب في أوروبا من دول حوض جنوب المتوسط أصبح يشكل مصدرا للتهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا، وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقات وطيدة بشبكات التزوير والمتاجرة بالمخدرات وامتھان الدعارة، ونظرا لأن المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون بطاقات إثبات الشخصية فإن ذلك يعني أنه في حالة ارتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تفشي المشاكل الأمنية والإجرام في المجتمعات الأوربية<sup>(36)</sup>.

فبعد أحداث 11 شتنبر 2001 اتجهت معظم الدول الأوروبية نحو التشدد تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية والمهاجرين، وفرضت المزيد من الإجراءات والقيود بحقهم، كما قامت بإقرار وتنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب، وأدت هذه القوانين الجديدة إلى التضيق والضغط على المهاجرين وبالخصوص المهاجرين من ذوي الأصول العربية والإسلامية، وكل ذلك كان نتاج لخوف الأوروبيين من قضية الهجرة خصوصا فيما يخص الأشخاص والأمن العام<sup>(37)</sup>، وتشكلت رؤية لدى الأوروبيين بأن المهاجرين أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا عليهم

من حيث تهديدهم للهوية الأوروبية أو فيما يخص الشغل والخدمات التي يحصلون عليها من قبل الدول الأوروبية، فالتكفل بالمهاجرين حسبهم يؤثر على مستويات معيشتهم وحصولهم على الحقوق المطلوبة من قبل دولهم.

#### 4. 3 التداخيات الاقتصادية:

لقد أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي للدول المرسل، وبالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة غير أن ذلك في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخطرا اقتصاديا في سوق العمل الأوروبية، باعتبار أن اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين تعتبر منافسا قويا لليد العاملة المحلية<sup>(38)</sup>، بالإضافة إلى ذلك فإن البطالة قد تفتشت في الدول الأوروبية، كما أن المهاجرين غير الشرعيين يشتغلون في أعمال شاقة وبأجور زهيدة ويرضون بكل الشروط مخافة أن يقوم أصحاب العمل الأوروبيون بالتصريح بهم لدى مصالح الشرطة الأوروبية<sup>(39)</sup>.

وقد أدت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في العشريتين الأخيرتين إلى مشاكل مستعصية لدى الأوروبيين، حيث تدهورت أوضاع العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية، وبذلك فقد كانت رؤية المواطن الأوروبي للمهاجرين تلتخص في أنهم دخلاء وهم قد زاحموه في كل شيء (في السكن، في العمل، في الرعاية الصحية وفي الخدمات العامة)، وبذلك فقد ظهرت تيارات سياسية أوروبية مناوئة لوجود المهاجرين في أوروبا<sup>(40)</sup>، ويكون الأوروبي قد نسي بأنه يوم كان هو يعيش في زمن الرفاه الاقتصادي كان هذا المهاجر هو من بنى السكك الحديدية والمنشآت العامة، وهو من عمل في مناجم الفحم والطرق وغيرها من الأعمال الرخيصة والصعبة على الأوروبيين.

#### 4. 4 التداخيات الصحية:

إن قدوم أعداد من المهاجرين غير الشرعيين من الحوض الجنوبي للبحر المتوسط خاصة من إفريقيا السوداء المارين من شمال إفريقيا وما يحملونه من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض منهم مثل السيدا والأمراض الجنسية والتهاب الكبد الوبائي وغيره من الأمراض، كل ذلك أصبح يشكل خطرا كبيرا على

صحة أفراد المجتمع الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فإن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لتحمل نفقات العلاج، كما أنهم لا يدخلون تحت مظلة الرعاية والتأمين الصحي<sup>(41)</sup>.

## . خاتمة:

يعد ملف الهجرة غير الشرعية من القضايا المعاصرة والشائكة لتعديها أقاليم الدول وحدودها، مما فرض على المنتظم الدولي إيجاد حلول تتوافق مع طبيعة الظاهرة في خلق التوازن بين حق الدولة في حماية إقليمها من الاعتداءات من جهة، واحترام حقوق المهاجرين وإن كانوا غير شرعيين باعتبار أن حقهم في الحياة والسلامة الجسدية مكفول في النصوص الدولية، إلا أن هذه المعادلة لم تتحقق إثر تصاعد الأوضاع السيئة التي تعيشها دول العالم النامية خاصة في ظل تحديات الثورات والنزاعات داخل الدول المغاربية ذات الامتداد الجغرافي القريب من الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير استحدث في إطار الهجرة غير الشرعية آليات تكفل المواجهة وتضمن حماية حدوده، من خلال سن ترسانة قانونية تجسد إرادة الشعوب والحكومات الأوروبية في التصدي لهذه الهجرة، وانتقاء الهجرة ذات الكفاءات العلمية.

وباعتبار ملف الهجرة غير الشرعية من الملفات الشائكة المطروحة بين بلدان الاتحاد الأوروبي كبلدان مستقبلية والمغرب كبلد مصدر، فإن المبادرات التي اتخذها حتى الآن في هذا المجال تظل دون المستوى المطلوب، ولم تعمل على إحياء الأمل في نفوس الشباب المهاجرين، لكونها حلول ترقيعية يغلب عليها الجانب الأمني الذي أملتته الدول الأوروبية على المغرب خدمة لمصالحها الخاصة، وللأسف لا شيء تجسد في الواقع ليظل الأمر على حاله، طاقات شبابية لم تجد من محتضن غير مياه المتوسط، ويظل كل هذا نتيجة من نتائج عدم قدرة الحكومات المغربية المتعاقبة على فك مشكل البطالة، مما سيدفع بالشباب إلى المغادرة سريرا في اتجاه الدول الأوروبية مخترقين قوانين بلادهم وقوانين البلاد المهاجر إليها.

إن المتأمل في العلاقة التي تربط كل من متغيري الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية يجد أن كل منهما يعتبر سببا ونتيجة للآخر، وهو ما يفرض على الحكومات إيجاد حلول فعالة من شأنها أن تقلل تفاقم كلا الظاهرتين في نفس الوقت. وتجب الإشارة في الأخير إلى أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية لها أسبابها ودوافعها، وبالتالي فإن الأجدر أن لا يطغى الجانب الأمني في حل هذه الظاهرة، وأي حل لهذه

الظاهرة سيلزم معالجة أسبابها قبل كل شيء، وبجملة واحدة لخص العالم الديموغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" ظاهرة الهجرة في: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر أو يرحل البشر حيث توجد الثروات".  
أخيرا يجب لفت الانتباه إلى أن القراءة الهادئة لإشكاليات الهجرة في الفضاء المتوسطي تفرض علينا الاعتراف بأنه إذا كان مطلوباً من الدول المستقبلية للهجرة احترام حقوق الإنسان، ومساعدة دول الجنوب في تحفيز منابع الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه مطلوب أيضاً من الدول المصدرة للهجرة أن تنتبه لعطبتها الداخلي الذي يستدعي إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات، بخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد، ذلك أن الحل الداخلي يظل الأكثر فعالية عبر إعادة الاعتبار للشأن الاجتماعي بواسطة إنعاش فرص العمل، وتنشيط الاستثمار، وتقليص التفاوتات الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية.

### . الهوامش:

1. عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 1، بجاية، الجزائر، 2011، ص. 09.
2. عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص. 67.
3. طارق فتح الله خضر، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص. 31.
4. هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مركز الأهرام، القاهرة، 2010، ص. 170.
5. خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص. 30 - 31.
6. عبد القادر رزيق، الهجرة السياسية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 114.
7. أمير فرج يوسف، مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقاً للوائح والمواثيق والبروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص. 21.
8. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص. 44.

9. Jean Robert Henry, Maghrébines en France de la mère partie au marges l'Europe européen, Revue Panoramique, N°55, Paris, 2001, p. 27.
10. علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغربية، ليبيا، 2007، ص. 198.
11. محمد أعبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص. 54.
12. Blanc Chaleart, Marie Claude, Histoire de l'immigration, édition la découverte, Paris, 2001, p. 13.
13. محمد علي إبراهيم، إشكالية الهجرة إلى أوروبا، مجلة السياسة، العدد 134، القاهرة، 2007، ص. 76.
14. نضال محمد العضالبة، الشباب العربي في الهجرة، منتدى الفكر العربي، عمان، 2008، ص. 143.
15. محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص. 180.
16. هاشم نعمة فياض، الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، منشورات مقاربات، فاس، 2009، ص. 76.
17. التجاني بولعوالي، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2006، ص. 132.
18. حمودة مسعود، عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال، مجلة الحقيقة، العدد 2، جامعة أدرار، الجزائر، 2003، ص. 83.
19. Gard Claude, Migrations en Méditerranée, ellipses, Paris, 2002, p. 56.
20. كريم متقي، ترحيل القاصرين ضحايا الهجرة السرية من أوروبا الغربية نحو المغرب نموذجا: دراسة اجتماعية قانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، د. ت، ص. 104.
21. خديجة بتقة، المرجع السابق، ص. 71.
22. محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي، عمان، 2000، ص. 41 - 42.
23. فريجة لدمية: الهجرة غير الشرعية، دراسة في الحركات السببية للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص. 70.

24. فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995 - 2008)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص. 108.
25. فريجة لدمية، المرجع السابق، ص. 72.
26. Balta Paul, La Méditerranée réinventée: réalités et espoirs de coopération, Editions la Découverte, Paris, 1992, p. 143.
27. مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص. 56.
28. طارق عبد الحميد الشهاوي: 2009، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص. 109.
29. Mehdi Lahlou, Le Maghreb et les Migrations des africains du sud de Sahara, Imprimerie Najah, Casablanca, 2003, p. 34.
30. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص. 113.
31. Naima Guennouni, Les migrants et leurs droits au Maghreb (Tunisie, Algérie, Maroc), cahier de L'unesco: migration et droit humains, Université Hassan II, Casablanca, 2004, p. 83.
32. محمد البزاز، الحماية الدولية للمهاجرين: حالة المهاجرين المغاربة في أوروبا، مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغربية، وجدة، 2005، ص. 15.
33. Zakya Daoud, La Diaspora Marocaine en Europe, La Croisée des Chemins, Casablanca, 2011, p. 232.
34. ماهر عبد مولا، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص. 41.
35. زهور مناد، مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: الرهانات والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص. 137.
36. Pierre Pascallon, La politique de Sécurité Autour de la Méditerranée Lac de Paix, Edition L'Harmattan, France, 2005, p. 144.
37. عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2003، ص. 65.

38. Donatella Giubilaro, Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and Future Prospects, Geneva: ILO, 1997, p. 73.
39. حمدي أمل ذكاك، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1989، ص. 64.
40. Abdelkhaleq Berramdane, Le Partenariat Euro-Méditerranéen à l'heure de l'élargissement de l'union européenne, Edition Karthala, France, 2005, p. 357.
41. محمد المرابطي، الحماية الدولية للمهاجرين: الجالية المغربية بإسبانيا نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2007، ص. 21.
- . البليوغرافيا:**
- التجاني بولعوالي، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2006.
- أمير فوج يوسف، مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوائح والمواثيق والبروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.
- حمدي أمل ذكاك، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1989.
- حمودة مسعود، عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال، مجلة الحقيقة، العدد 2، جامعة أدرار، الجزائر، 2003.
- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
- زهور مناد، مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: الرهانات والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
- طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- طارق فتح الله خضر، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

- عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 1، بجاية، الجزائر، 2011.
- عبد القادر رزقي، الهجرة السياسية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2003.
- عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007.
- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغربية، ليبيا، 2007.
- فريجة لدمية: الهجرة غير الشرعية، دراسة في الحركات السببية للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
- فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995 - 2008)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013.
- كريم متقي، ترحيل القاصرين ضحايا الهجرة السرية من أوروبا الغربية نحو المغرب نموذجا: دراسة اجتماعية قانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، د. ت.
- ماهر عبد مولا، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- محمد أعبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- محمد البزاز، الحماية الدولية للمهاجرين: حالة المهاجرين المغاربة في أوروبا، مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغربية، وجدة، 2005.
- محمد المرابطي، الحماية الدولية للمهاجرين: الجالية المغربية بإسبانيا نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2007.
- محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلأوي، عمان، 2000.

- محمد علي إبراهيم، إشكالية الهجرة إلى أوروبا، مجلة السياسة، العدد 134، القاهرة، 2007.
- محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
- مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010.
- نضال محمد العضايمة، الشباب العربي في الهجرة، منتدى الفكر العربي، عمان، 2008.
- هاشم نعمة فياض، الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، منشورات مقاربات، فاس، 2009.
- هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مركز الأهرام، القاهرة، 2010.
- Abdelkhaleq Berramdane, Le Partenariat Euro-Méditerranéen à l'heure de l'élargissement de l'union européenne, Edition Karthala, France, 2005.
- Balta Paul, La Méditerranée réinventée: réalités et espoirs de coopération, Editions la Découverte, Paris, 1992.
- Blanc Chaleart, Marie Claude, Histoire de l'immigration, édition la découverte, Paris, 2001.
- Donatella Giubilaro, Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and Future Prospects, Geneva: ILO, 1997.
- Grard Claude, Migrations en Méditerranée, ellipses, Paris, 2002.
- Jean Robert Henry, Maghrébines en France de la mère partie au marges l'Europe européen, Revue Panoramique, N°55, Paris, 2001.
- Mehdi Lahlou, Le Maghreb et les Migrations des africains du sud de Sahara, Imprimerie Najah, Casablanca, 2003.

- Naima Guennouni, Les migrants et leurs droits au Maghreb (Tunisie, Algérie, Maroc), cahier de L'unesco: migration et droit humains, Université Hassan II, Casablanca, 2004.
- Pierre Pascallon, La politique de Sécurité Autour de la Méditerranée Lac de Paix, Edition L'Harmattan, France, 2005.
- Zakya Daoud, La Diaspora Marocaine en Europe, La Croisée des Chemins, Casablanca, 2011.